استعرض الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب

البرلمان يستعرض مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إقرار إدراج تقرير لجنة تقصي الحقائق في قضية تعويض المواطنين عن الأرض المطلوبة لتوسعة مطار تعز الدولي في جدول أعمال المجلس

مجلس النواب في اجتماعه أمس

صنعاء / سبأ:

استعرض مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم أمس الاثنين برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية والشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نتائج دراستها للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وبينت اللجنة في تقريرها أن الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب تأتي في سياق عمل دولي يهدف إلى القضاء على الإرهاب... لافتة إلى أن هذه الاتفاقية ليست إلا جزء من سلسلة القرارات والاتفاقيات سواء الدولية أو الإقليمية أو الثنائية الرامية إلى هذه الغاية.

وأوضحت اللجنة في تقريرها بأن هذه الاتفاقية تهدف إلى التكامل مع غيرها من الاتفاقيات من أجل استكمال النقص في المنظومة القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب.. مبينة أنها تتألف من ديباجة تضمنت الأسباب والدواعي التي قادت إلى عقدها.

وأشارت إلى العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى الإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة..منوهةً إلى أن أحكام الاتفاقية جاءت في ثمان وعشرين مادة تناولت التعاريف للأموال، والحالات المستثناة من سريان الاتفاقية عليها والتدابير التي تتخذها الدول لمنع وقمع هذه الجريمة، وما يجب على الدول اتخاذه بما في ذلك اعتبار الجرائم المبينة في الاتفاقية جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي والمعاقبة على تلك الجرائم بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها وأن تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة وفقاً لمبادئها القانونية الداخلية للتمكن من أن يتحمل أي كيان اعتباري موجود في إقليمها أو منظمة بموجب قوانينها المسئولية عما يرتكب المسئول عن إدارتها من جرائم منصوص عليها في هذه الاتفاقية ودون مساس بالمسئولية الفردية إلزام الدول إخضاع هذه الكيانات لجزاءات جنائية أو مدنية أو إدارية فعالة ، ووضع التشريعات الكفيلة بعدم تبرير الأعمال الإجرامية ولأي اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي أو عرقي أو أثني أو ديني أو أي طابع مماثل.

وتطرقت اللجنة البرلمانية المشتركة إلى أن الاتفاقية تناولت حق كل دولة طرف في تقرير ولايتها القضائية فيما يتصل بالجرائم المشار إليها في الاتفاقية .. حيث أعطت لكل دولة طرف حق تقرير ولايتها القضائية فيما يتصل بالجرائم المشار إليها في الاتفاقية في حالات إذا ارتكبت الجريمة في إقليم الدولة أو على متن سفينة تحمل علمها، أو طائرة مسجلة بموجب قوانينها وقت ارتكاب الجريمة، أو أن يكون مرتكب الجريمة أحد رعايا الدولة.

كما أجازت الاتفاقية لكل دولة طرف أن تقرر ولايتها القضائية على جرائم من هذا القبيل في حال ما إذا كان هدف الجريمة أو نتيجتها ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها في الاتفاقية في إقليم تلك الدولة أو ضد أحد رعاياها أو إذا كان هدف الجريمة أو نتيجتها ارتكاب إحدى الجرائم في محاولة لإكراه تلك الدولة أو على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به، أو إذا كان مرتكب الجريمة شخصاً عديم الجنسية يكون محل إقامته في إقليم تلك الدولة، أو إذا ارتكبت الجريمة على متن طائرة تشغلها حكومة تلك الدولة.

وأوجبت الاتفاقية على الدولة الطرف عند التصديق على الاتفاقية، أو قبولها أو الانضمام إليها أن تخطر الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي قررتها لنفسها تلزم الاتفاقية الدولة الطرف اتخاذ التدابير اللازمة في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المفترض موجوداً في إقليمها، وفي حالات عدم تسليمه إلى أي من الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية.

وتضيف الاتفاقية أن الدولة الأولى تكون ملزمة بإحالة القضية من دون إبطاء لا لزوم له ومن دون أي استثناء، سواء كانت الجريمة قد ارتكبت أو لم ترتكب في إقليمها إلى سلطاتها المختصة لغرض الملاحقة الجنائية حسب إجراءات تتفق مع تشريعات تلك الدولة وعلى هذه السلطات أن تتخذ قرارها بالأسلوب نفسه المتبع في حالة أي جريمة أخرى ذات طابع خطير وفقاً لقانون تلك الدولة، بالإضافة إلى أنه عندما تقرر أكثر من دولة طرف واحدة ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في الاتفاقية تعمل الدول الأطراف المعنية على تنسيق إجراءاتها بصورة ملائمة، لاسيما فيما يتعلق بشروط المحاكمة وطرائق تبادل المساعدة القانونية، كما لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي ولاية قضائية تقررها دولة طرف وفقاً لقانونها الداخلي دون إخلال بالقواعد العامة للقانون الدولي.

أوضحت اللجنة البرلمانية أن الاتفاقية أوجبت متى احتجزت دولة طرف شخصاً عملاً بأحكام هذه الاتفاقية عليها أن تقوم فوراً أو عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بإخطار الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية وأي دول أطراف أخرى معنية إذا رأت من المستصوب القيام بذلك بوجود ذلك الشخص قيد الاحتجاز وبالظروف التي تبرر احتجازه وعلى الدولة التي تجري التحقيق المنصوص عليه في الاتفاقية أن تبلغ تلك الدول الأطراف فوراً بنتائج ذلك التحقيق وأن تبين لها ما إذا كانت تنوي ممارسة ولايتها القضائية.

وتضيف مواد الاتفاقية أن على الدولة التي يكون الفاعل أو المرتكب المفترض للجريمة موجوداً في إقليمها إذا ارتأت أن الظروف تبرر ذلك أن تقوم وفقاً لما تنص عليه تشريعاتها الداخلية أو إجراءاتها الواجبة التطبيق باتخاذ التدابير المناسبة لكي تكفل وجود ذلك الشخص لغرض المحاكمة أو التسليم وإبلاغ النتيجة النهائية لإجراءات الملاحقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحيل هذه المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى.

وأوضحت اللجنة أن الاتفاق الدولي أوجب على الدول الأطراف تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما يتفق مع مبدأ تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أكد الاتفاق على احترام حقوق الدول والأفراد المقرة بموجب المواثيق الدولية.

وبينت نصوص الاتفاقية أنه لا يوجد فيها ما يضر بالحقوق والالتزامات والمسئوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي لاسيما أغراض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

من ناحية أخرى استعرض المجلس مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على تقرير لجنة الشؤون المالية.. والذي يتكون من (54) مادة موزعة على (9) فصول شملت التسمية والتعاريف وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وواجبات الجهات الرقابية والمؤسسات المالية وغير المالية وتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومهامها وكذا وحدة جمع المعلومات المالية إلى جانب مسألة التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتسليم المجرمين وإجراءات التحقيق والمحاكمة بالإضافة إلى عدد من المواد في جانب العقوبات والأحكام العامة والختامية.

وبموجب الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه الدائمة وخاصة فيما يتصل بإجراءات مناقشات تقارير اللجان أرجأ المجلس مناقشته لهذين التقريرين إلى جلسة قادمة.

إلى ذلك أقر المجلس إدراج تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن الشكوى المقدمة من المواطنين المطالبين بالتعويض عن الأرض المطلوبة لتوسعة مطار تعز الدولي في جدول أعماله.

وكان المجلس قد استعرض في مستهل جلسته محضره السابق وأقره وسيواصل أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

مجلس الشورى يختتم مناقشاته لموضوع استضافة اليمن لبطولة (خليجي 20)

وزير الشباب والرياضة في كلمته أمام المجلس :

الحكومة مدعومة بتوجيهات الرئيس ماضية في إنجاز استحقاق بطولة خليجي (20)

العمل في ملعب أبين حقق حتى الآن 50 ٪ من نسبة الإنجاز

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى يوم أمس الاثنين مناقشاته لموضوع استضافة اليمن لبطولة كأس الخليج العربي الـ 20 في الجلسة الثانية والأخيرة التي عقدها ضمن اجتماعه المخصص للموضوع برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني.

وقد استهل رئيس مجلس الشورى رئيس لجنة مجلس الشورى التحضيرية للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني الأخ عبد العزيز عبد الغني الجلسة بعرض إيجاز لما قامت به اللجنة التحضيرية في إطار المهمة الموكلة إليها من المجلس.. مبيناً المهام الإجرائية المتخذة على هذا الصعيد، بما في ذلك تشكيل اللجان السياسية والإعلامية والمالية والأمنية ولجنة السكرتارية التي ستنهض بمهام الإعداد للمؤتمر الذي سيعقد بعد أقل من أسبوعين.

جانب من الحضور

رئاسة مجلس الشورى برئاسة عبدالعزيز عبدالغني

سيتم تجهيز أرضيات الملاعب بالعشب الصناعي الذي يدوم أكثر من عشرة أعوام

وزير الأشغال العامة والطرق:

ملعب أبين الجديد سيتسع عند الانتهاء منه لـ (20 ألف متفرج)

الانتهاء من التشطيبات النهائية للمشاريع الرياضية بحلول سبتمبر 2010

بعد ذلك أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة حول موضوع خليجي20، وأثنوا في مناقشاتهم على التأكيدات الصادرة عن فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن انعقاد البطولة في الموعد المقرر لها في اليمن.

ولفتوا إلى أن هذه التأكيدات تعبر عن حرص فخامته المطلق على إيفاء اليمن بهذا الاستحقاق الرياضي والشبابي المهم لمنطقة الجزيرة والخليج.

ودعوا في هذا السياق إلى أن تتضافر الجهود وتتسارع من قبل الجهات المكلفة بالتهيئة والتحضير لهذه البطولة، وبما يكفل الانتهاء من كافة مشاريع البنية التحتية التي تستلزمها هذه البطولة في الموعد المناسب.. مشددين في هذا السياق على أهمية أن تتجه الجهود نحو تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: التهيئة الكاملة للمنشآت، وحسن التنظيم، وحفز قدرة المنتخب الوطني الكروي على المنافسة.

وأكد أعضاء مجلس الشورى أهمية إعداد وتهيئة المنتخب اليمني بما يعزز من قدرته على المنافسة في هذه البطولة، وكذا الإعداد الجيد للبطولة بما يليق باليمن.

وأشاد أعضاء المجلس باختيار عدن مقراً لانعقاد البطولة بالنظر إلى ما تتمتع به المدينة من عمق تاريخي ومكانة مهمة على مستوى اليمن والمنطقة والعالم.

وتحدث أمام مجلس الشورى كل من وزير الشباب والرياضة حمود عباد، ووزير الأشغال العامة والطرق عمر الكرشمي، ووكيل وزارة السياحة المساعد عبد الجبار الصلوي.

وأكد وزير الشباب والرياضة أن الحكومة مدعومة بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية ومتابعته الدائمة، ماضية في إنجاز استحقاق البطولة.

وأشار إلى أن العمل في ملعب أبين حقق حتى الآن ما نسبته 50 بالمائة من الإنجاز، وأن الحكومة حرصت كل الحرص على أن تكون النتائج المتحققة على صعيد الإعداد متسارعة بما يتفق والفترة المتبقية لانعقاد البطولة، وخصوصاً في ملعب أبين الذي أنشئ من الأساس، وكذا في ملاعب التدريبات الستة التي يجري تهيئتها لتكون مقراً للتمارين التي ستجريها المنتخبات الرياضية المشاركة، والمقرر أن ينتهي العمل بها خلال الستة أشهر المقبلة.

وقال إنه سيتم تجهيز أرضيات الملاعب بالعشب الصناعي الذي يدوم لأكثر من عشرة أعوام، كما يتم تجهيز الملاعب بالمقاعد المناسبة، وتجري الاستعدادات لإقامة استعراض فني فلكلوري يليق باليمن أثناء افتتاح البطولة وقد شكلت لجان فنية للإعداد لهذا الحدث الفني نصاً وموسيقى.

وبشأن العناية بالبنية التحتية للرياضة في اليمن، أوضح الوزير عباد أنه يجري حالياً إنشاء ملاعب رياضية في جميع المحافظات.

من جانبه استعرض وزير الأشغال العامة والطرق الجهود التي تبذلها الوزارة والمتصلة بالبنية التحتية للمنشآت الرياضية التي ستقام عليها البطولة، مشيراً إلى أن ملعب أبين الجديد الذي أقيم على مساحة مليون متر مربع سيتسع عند الانتهاء منه لـ 20 ألف متفرج، كما يجري شق طريق أسفلتي يصل إلى الملعب بالطرق الرئيسية بطول 15 كيلو متراً.

وأشار إلى أن إجمالي قيمة العطاءات الخاصة بالمشاريع الرياضية تبلغ خمسة مليارات ريال، مشيراً إلى أنه سيتم الانتهاء من التشطيبات النهائية بحلول سبتمبر من العام القادم 2010م.

من جانبه استعرض وكيل وزارة السياحة المساعد الجهود المبذولة على صعيد تهيئة المرافق الإيوائية الفندقية، قائلاً إن هذه المهمة أوكلت إلى القطاع الخاص حيث تتوزع ما بين إنشاء مرافق جديدة، وتهيئة مرافق قائمة، على مستوى التجهيزات، وعلى مستوى الكادر البشري.. مشيراً إلى أن لدى وزارة السياحة خطة لإنجاز هذه المهمة، يتم خلالها الاستعانة بخبرات دولية ذات مراس في هذا المجال.

هذا وقرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته لموضوع استضافة اليمن لبطولة كأس الخليج العربي في نسخته الـ20 تشكيل لجنة من لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة وممثلين عن وزارات الشباب والرياضة والأشغال العامة والطرق والسياحة لإعداد التوصيات الخاصة بالموضوع.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس عدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم حول (خليجي 20):

الثناء على تأكيدات رئيس الجمهورية بشأن انعقاد البطولة في الموعد المقرر

الدعوة إلى تضافر الجهود للتهيئة والتحضير للبطولة

الإشادة باختيار مدينة عدن مقرا لانعقاد بطولة (خليجي 20)

التأكيد على أهمية إعداد وتهيئة المنتخب اليمني وتعزيز قدرته على المنافسة في البطولة